الشبكة الوطنية
لتعزيز الحق في الوصول
الى المعلومات

القطاع الخاص

لم عليك دعم القانون حول الحق في الوصول الى المعلومات ؟

- دعمك لهذا القانون سيظهر التزاما" بدفع التنمية الاقتصادية ومناخ الاستثمار العام في لبنان نحو الأمام.
- هذا القانون يساهم في استقرار الأسواق الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.
- هذا القانون يضمن المساواة في الحق في الوصول الى المعلومات الرسميّة في الوقت المناسب، مما يساعد على جعل قطاع الأعمال أكثر ارباحية.
- هذا القانون سيبني الثقة في قطاع الأعمال.

كيف لهذا القانون ان يساعدك كصاحب مؤسّسة؟

- اعتماد هذا القانون سيؤدي الى توليد المعلومات ذات الصلة بالأنظمة والقرارات الصادرة عن المنظمات والأجهزة الحكومية (مثل خطط المشتريات العامة، والاحصاءات والبيانات الخاصة بالسوق)، بالاضافة الى معلومات تجارية أخرى غالبا" ما تكون الحكومة وحدها قادرة على توليدها.
- هذا القانون سيساعد على الدفاع في وجه أي دعاوى قانونية أو شكاوى ادارية ترفعها الحكومة ضد الشركات.
- هذا القانون سيساعد على توفير البيانات ذات الصلة بالأنظمة والعقود وامتيازات التراخيص وأي أموال دعم محتملة.
- هذا القانون سيروّج لعملية الكشف عن خطة الحكومة (مثلا" في مجال فرض الضرائب والتعاقد العام والجمارك) مما سيؤثر ايجابا" على ارباحية قطاع الأعمال.

كيف لهذا القانون أن يساعد على دفع الاقتصاد ومناخ الاستثمار في لبنان نحو الأمام؟

- الحكومة المفتوحة ستحدّ من الفساد وستولّد مزيدا" من الأمان والانضباط التنظيمي لمصلحة الاستثمارات.
- ممارسة حقك في المعرفة ستعزز التنمية الاقتصادية، حيث تمكّن قطاع الأعمال من التخطيط لأنشطته بشكل أفضل و تشجّع المنافسة المشروعة وتحدّ من الحواجز والعوائق من خلال تدفق أفضل للمعلومات، وكلها أمور تعود بالفائدة للبلاد.
- الأسواق توحي بالثقة وبقدرة الاعتماد عليها متى تكون القواعد والأنظمة وعملية الانفاذ شفافة ومتى يمكن لأي شخص الوصول الى المعلومات الرسميّة.
- هذا القانون سيمكّن رجال الأعمال من مراقبة برامج الحكومة المصممة لتشجيع الاستثمار، وتعزيز كافة أنواع الشركات في القطاع الخاص، مما يساهم في زيادة الثقة الوطنية والدولية في أنظمة الحوكمة في لبنان.

كيف يساعد هذا القانون في جعل أعمالك أكثر تنافسية؟

- هذا القانون يساهم في خلق مناخ من المناقصات المفتوحة، اذ يساعد شركات الأعمال على التنافس في اطار استدراجات العروض والعقود.
- ممارسة الحق في الوصول الى المعلومات الرسميّة يسمح للشركات بتحديد استراتيجيات الأعمال الخاصة بها بشكل أفضل كما يخفف من المخاطر في مجال الأعمال.
- البيانات والاحصاءات الخاصة بالمستهلك، والمعلومات حول مؤشرات الأسعار والنمو السكاني التي توفرها الحكومة مفيدة لتحديث التكاليف وتحديد الاستراتيجية.
- مشاركة القطاع الخاص بشكل ناشط وفاعل في عملية الترويج والضغط في سبيل حق المواطن في الوصول الى المعلومات ستؤدي الى مزيد من الشفافية والمساءلة والى منافسة سليمة في السوق.

الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات ("الشبكة") هي مجموعة متعدّدة القطاعات تتألّف من برلمانيين ووزارات وجمعيات من القطاع الخاص ونقابات مهنيّة ومنظّمات غير حكوميّة تسعى الى تعزيز الشفافية والمحاسبة والنهوض بسيادة القانون والمشاركة المدنيّة في لبنان من خلال الوصول الى المعلومات وحماية الأفراد الذين يبلغون عن الفساد ("حماية كاشفي الفساد"). وقد تأسّست الشبكة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بمبادرة من "منظّمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" و"الجمعيّة اللبنانية لتعزيز الشفافية" و"جمعيّة الدفاع عن الحقوق والحريات-عدل"، بالتعاون مع "جمعيّة المحامين والقضاة الأمريكيين مبادرة سيادة القانون – مكتب لبنان".

لمزيد من المعلومات راجع الموقع الالكتروني www.a2ilebanon.net, www.khabrouna.net